بسم الله الرحمن الرحيم

المعهد العالي للدراسات المصرفية والمالية

أمانة البحوث والتوثيق

المنتدى المصرفي الحادي عشر

دور المصارف في تمويل مشروعات التنمية المحلية

إعداد:

الأستاذ/ عثمان حمد محمد

مدير ادارة المؤسسات المالية

بسم الله الرحمن الرحيم

دور المصارف فى تمويل مشروعات التنمية المحلية

1-1 مقدمة:

يمكن القول بصفة عامة أن التنمية المحلية أو التنمية الريفية أو الشعبية فى مفهومها الواسع تهدف الى انعاش وتنشيط حياة المجتمع الريفي وشبه الحضري وذلك عن طريق تحريك ورفع الطاقات الانتاجية الكامنة وتوفير المشروعات فى المجال الصناعي والزراعي والحرفي وصولا لتوفير الحاجات الاساسية والسويه وبما يضمن تحقق مبدأ العدالة فى توزيع الدخل والثروة وتوفير المزيد من فرص العمل المنتج.

هذا ويمكن حصر النشاطات الرئيسية للتمويل المحلي في المجالات التالية:-

1- تنمية القطاع الزراعي بشقية النباتي والحيواني مثل:-

(أ) زراعة المحاصيل ذره، أرز ، عدس ، ..الخ.

(ب) المزارع السمكية.

(ج) مزارع الدواجن والالبان.

2- تنمية القطاع الصناعي ويشمل اساساً:

(أ) الصناعات الصغيرة (صابون، زيوت، قشارات، معدات المعامل، المعدات البيطرية،..الخ).

(ب) الصناعات النسيجية.

(ج) مصانع الزيوت والصابون.

(د) الصناعات الجلدية.

(هـ) صناعات المواد البلاستيكية.

(و) الورش وقطع الغيار.

(ز) أخرى.

3- تنمية القطاعات ذات الاولوية الاخرى وتشمل:

(أ) قطاع التعدين وانتاج الطاقه.

(ب) قطاع النقل والتخزين (تمويل شراء الشاحنات، البصات والحافلات لنقل الركاب ووسائل النقل الجماعي. كما يقصد بالتخزين تمويل انشاء الصوامع والمخازن والمطامير والتخزين المبرد).

(ج) قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين والاسر المنتجة (بتوفير الاحتياجات الانتاجية).

(د) قطاع العقارات السكنية والشعبية الفئوية (إنشاء العقارات السكنية الشعبية والفئوية لذوى الدخول المحدودة).

2-1 مفهوم التنمية المحلية واهدافها من وجهة نظر مصرفية:

إن الهدف من التنمية المحلية القضاء على التخلف عن طريق اصلاح زراعي وصناعي جذري وتغيير علاقات الانتاج لصالح القطاعات الفقيرة من عمل وزراعيين ورعاه واصحاب صناعات صغيرة وحرفيين واسر منتجه وعاطلين عن طريق الارتقاء بالثروة الزراعية بشقيها النباتي والحيواني والتصنيع عن طريق الاستخدام الامثل للموارد المتاحه وبما يؤدي الى تحرير الطاقات البشريه وتنميتها وتحرير المواطن من كافة الضغوط السياسية والاجتماعية والاقتصادية نتيجة لتحسين الاوضاع المعيشيه برفع مستوي الدخول.

وعموماً يمكن حصر اهداف التنمية المحلية فى الاتي:-

1. زيادة الانتاج الزراعي والصناعي والخدمي
2. ايجاد فرص عمل فى القطاعين الزراعي والصناعي والخدمي.
3. التوزيع العادل للدخول لصالح الفقراء.
4. المشاركة الشعبية للسكان فى التنمية المحلية
5. الاستثمار فى الموارد البشرية لتحسين المستوي المعيشي وتحسين النواحي الصحية والغذائية والثقافية.
6. التنسيق والتكامل بين الخدمات الحكومية والشعبية لتحقيق التنمية المتكاملة على مستوي القرية والمجلس والمحافظة والولاية والحكومة المركزية.
7. رفع الانتاجية لزيادة الانتاج.
8. تحسين الاحوال المعيشية بتامين حد معقول من الغذاء والكساء والسكن والتعليم والصحة لذوي الدخول المحدودة.
9. تمكين ذوي الدخول المحدودة من السيطرة الشعبية على عناصر الانتاج.
10. تقديم الخدمات الارشادية وتسويق المنتجات الزراعية والصناعية.
11. اقامة البنية التحتيه اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الزراعية والصناعية المعتمده على الوحدات الانتاجيه الصغيرة ذات التكلفه المتدنيه والعائد السريع.
12. مواجهة الطلب المحلي المتزايد على المنتجات الزراعية والصناعية.
13. التطوير الحضاري للمجتمع بتقليل التفاوت بين المواطنين خاصة بين مواطني الحضر والريف.
14. رفع مستوى الانتاجية بالريف.

15. رفع كفاءة الاستثمار وتطوير الكفاءة الفنية للعنصر البشري خاصة بالريف بما يمكنه من التعامل مع وسائل التكنولوجيا التى تتناسب وبيئته لحل قضايا الانتاج.
16. خلق الكفاءات المدربه والطاقات التنفيذية المؤهله الاطر والهياكل الادارية والفنية على المستويين العام والمحلي.
17. تأكيد اهمية المساهمة الشعبية فى العمل التنموي للتحقق من ان ثمار التنمية ستجني بواسطة ذوي الدخول المحدودة.

2- دور البنك المركزي فى التنمية المحلية:

لقد تولدت لدى المسئولين بالبنك المركزي والوزارات الاتحادية المختصه قناعة بضرورة الاهتمام بالتنمية المحلية (الريفية / الشعبية) باعتبارها المنهج الوحيد القادر على تحقيق التوازن بين الريف والحضر وتحقيق معدلات عاليه للانتاج الزراعي والصناعي وبما يؤدي الى تامين الامن الغذائي وتوفير سبل العيش الكريم للمواطن باعتباره المحور الاساسي لكل تنمية محلية وباعتبار ان في تطوره وتقدمه ينعكس المؤشر الحقيقي لتنمية.

ولعل مما زاد فى قناعة المسئولين بصحة هذا التوجه ما تعكسه الاحصاءات المتوفره لدى المنظمات الاقليمية والدولية والمحلية والتى تشير الى ان اكثر من 60% من مواطني الدول العربية يسكون الريف وان معدلات الهجرة من الريف للحضر فى المنطقة العربية تعتبر من اعلي المعدلات فى العالم.؟ كما وضح كذلك ان النهج التقليدي للتنمية المعتمدة اساسا على التنمية الزراعية بالمناطق الحضرية أو شبه الحضرية لم يؤدي الى تحقيق النتائج المرجوه.

ومما دعم من هذا التوجه واعطاه صفة الإلزامية إعلان الاستراتيجية القومية الشاملة والتى هدفت الى تمكين السودان من تطوير قدراته الاقتصادية وخلق مجتمع معافي ومؤهل دينيا وخلقيا واجتماعيا وثقافياً. كام هدفت الاستراتيجية فى اطار استراتيجية الراعية والتنمية الاجتماعية للعمل على مكافحة الفقر من خلال دعم برامج الاسر المنتجه وتمليكها وسائل الانتاج خلال سنوات الخطة بتمليك نحو مائتي الف اسرة وسائل الانتاج خلال سنوات الاستراتيجية عن طريق التنمية الاجتماعية والتدريب والتنظيم الاداري والتسويق والمتابعة والعمل الطوعي.

وفي مجال الاستراتيجية الاقتصادية فقد تم التركيز على الارتقاء الانساني وتوخي العدالة والمساواة واعادة توزيع الثروات لصالح المستضعفين والمحرومين واعادة التوزيع السكاني بالولايات المختلفة وتحقيق التنمية الريفية، اضافة للاستخدام الامثل للموارد والعدالة فى توزيع الدخل القومي والتنمية الاقليمية المتوازية وانشاء مؤسسات تمويلية متخصصة لتمويل قطاعات محددة أو انشطة بعينها وتخصيص قنوات تمويلية لصغار المنتجين والحرفيين والمهنيين وتشجيع قيام تجمعات المنتجين فى شكل اتحادات وجميعات تعاونية وتوفير التمويل اللازم لها.

وبما ان الجهاز المصرفي يعتبر من الجهات الرئيسية المعنية بانفاذ الاستراتيجية القومية الشاملة وتحقيق اهدافها فكان لابد ان توجه سياساته النقدية والتمويلية وموارده المتاحه لتحقيق اهداف الاستراتيجية القومية فى المجال الاقتصادي.

انطلاقاً من هذا المفهوم فقد جاءت السياسات النقدية والتمويلية الصادرة من البنك المركزي متمشية مع موجهات الاستراتيجية القومية الشاملة حيث هدفت تلك السياسات الى تحقيق الاتي:-

(أ) تنمية وحشد الموارد وترشيد استخدامها.

(ب) العمل على تحقيق العدالة فى الدخل والثروة.

هذا بالطبع بجانب الاهداف الاخري مثل تخفيف حدة التخضم ومساعدة البنوك فى توفيق اوضاعها وتعميق مفهوم الاسلمه.

كما تم منح عناية خاصة لتمويل قطاع الحرفيين والمهنيين وصغار المنتجين والاسر المنتجه على المستوي المحلي والقومي والتى تم تضمينها لاول مرة فى القطاعات ذات الاولوية لتمكينها من الحصول على التمويل من الجهاز المصرفي مباشرة أو عن طريق الحكومة الاتحادية والولايات والمحافظات والمجالس بعد الحصول على الضمانات الكافية. هذا وقد حددت السياسة التمويلية السارية نسب مشاركة تفصيلية لهذه القطاعات اضافة للقطاع التعاوني حيث حددت نسب المشاركة ب 15% لصغار المنتجين والاسر المنتجه و 20% للقطاع التعاوني و 25% للمهنيين والحرفيين مقابل نسبة 30% لقطاع المصادر و36% للقطاعات الاخري ذات الاولوية.

2-1 تمويل الحكومة الاتحادية الولايات والوحدات التابعة لهما من الجهاز المصرفي:

لقد سبق ان اصدر بنك السودان عدة منشورات حول التمويل الحكومي اخر هما منشورية بتاريخ 95/1/7 و 95/2/19 حيث حظر الاول منح أي تمويل للحكومة المركزية وحكومات الولايات والوحدات التابعة لهما قبل الحصول على موافقة بنك السودان المسبقة. اما المنشور الثاني فقد سمح بتمويل السلع التموينية الاساسية لحكومات الولايات دون اخذ موافقة بنك السودان لكن بعد الحصول على الضمانات الكافية.

وعموما فان التمويل الحكومي ينحصر فى نوعين اساسيين هما:

أ. التمويل التجاري (سلع تموينة).

ب. التمويل التموي متوسط وطويل الاجل ويشمل تمويل الاسر المنتجه وصغار المنتجين والقطاع التعاوني والعاملين بالدولة وارباب المعاشات وذلك عن طريق توفير التمويل للمعدات الراسمالية الصغيرة (معامل، معدات بيطرية، دواجن، البان، مصانع صغيرة للزيوت، الصابون، الطواحين، القشارات، .. الخ)، هذا بالاضافة الى تمويل راس المال التشغيلي للصناعة والزراعة.

هذا وتوضح ميزانية البنوك التجارية فى اغسطس 1995م ان حجم التمويل المقدم من الجهاز المصرفي للحكومة المركزية وحكومات الولايات والوحدات التابعة لهما يبلغ نحو 951.4% مليون جنيه (لا تشمل هذه الاحصائية البنك الزراعي السوداني والذي يمنح تمويلا معتبراً للقطاعات اعلاه).

2-2 مشاكل ومعوقات التمويل المحلي:

يمكن ايجاز المشاكل والمعوقات التى تواجه التمويل المحلي من قبل الجهاز المصرفي فى الجوانب الاتية:-

(أ) مشاكل التمويل:

1. عدم وجود بنوك متخصصه لتقديم مثل هذا النوع من التمويل.
2. ارتفاع تكلفة التمويل المحلي (هوامش الارباح، الرسوم والضرائب).
3. عدم وجود الضمانات الكافية التى تضمن استرداد الاموال المقرضه خاصة فيما يتعلق بالرهونات العقارية وانعدامها أو ارتفاع تكلفة التسجيل. هذا بالاضافة الى عدم ايفاء الحكومة الاتحادية والحكومات الولائية والوحدات التابعة لهما لالتزاماتهما نتيجة لاصدار الضمانات فى حالة فشل الجهات المضمونة فى السداد.
4. انعدام أو شح البيانات والاحصاءات الدقيقه والمتكاملة حول احتياجات التمويل ومجالات استخدامه بما يمكن من اعداد خطة شاملة لمثل هذا النوع من التمويل.

(ب) مشاكل فنيه وتنظيميه:

1. النواحي الطبيعية (التربة، الموارد المائية، الامطار، المراعي، الافات الطبيعية، الفيضانات) والتى قد تؤدي لإفشال المشاريع الممول وعدم السداد بالتالي.
2. غياب أو قلة الكوادر الفنية البشرية المؤهلة مما يصعب من التعامل مع التكنولوجيا الحديثة واستخداماتها (استخدام المعدات، المعاملات الزراعية والفلاحية).
3. مشاكل التسويق (تنظيم الاسواق، التعرف على رغبات المستهلكين، الفاقد فى الانتاج، ..الخ).
4. مشاكل تنظيميه ومؤسسيه (قلة راس المال للقطاعات المستهدفه والفوائض النقدية التى تمكنهم من المساهمه فى تمويل المشروعات، تقلب تسعيرة المنتجات وعدم استقرارها، المنافسة، بالاضافة الى عدم التنسيق والتكامل بين الاجهزة الفنية المتعددة المعنية بالتمويل المحلي للوصول لسياسة موحدة ومترابطة وبرامج واضحة للتنمية المحلية بما يمكن من رصد ووضع الامكانات المادية والبشرية والاعلامية للوصول لهذا الهدف.

3- الالية المقترحة لتمويل التنمية المحلية:

يمكن ان تتم مساهمة الجهاز المصرفي فى مجال التنمية المحلية بانشاء بنوك شعبية للتنمية المحلية أو بنوك ولائية وفق التصور الذي تم طرحه بواسطة بنك السودان وذلك على النحو التالي:-

اولاً: انشاء بنوك ولائية للتنمية الشعبية المحلية:

تم انشاء مثل هذا النوع من البنوك براسمال مدفوع قليل نسبياً مقارناً بالبنوك التجارية والاستثمارية التنموية ويساهم فى راسمالها وحدات الاتحاد المحلي من لجان شعبية ومجالس محلية ومحافظات والولايات على المستوي الرسمي اضافة للجمهور والشركات ورجال الاعمال والافراد بالولايات المختلفة.

وتتمثل اهداف تلك البنوك فى الاتي:-

1. حشد وتنمية المدخرات المحلية بالولايات.
2. تمويل المشاريع الانتاجية الصغيرة للافراد والجمعيات بهدف رفع دخل الفرد وخلق فرص العماله بالولايات مما يؤدى الى تقليل الهجرة من الريف الى الحضر.
3. تحقيق الاكتفاء الذاتى بالولايات عن طريق تنمية الموارد والامكانيات المحلية المتاحة على المستوي العام ومستوي الفرد.

هذا فيما تمثل مجالات التمويل ما يلي:-

أ. الحرفيون، المهنيون والاسر المنتجه وصغار المنتجين فى القطاعات ذات الاولوية حسب ما تحدده السياسة التمويلية الصادرة من بنك السودان وذلك فى الحالات الاتية (الالبان ومنتجاتها، الدواجن، الخضر والفاكهة، الصناعات المحلية، الملابس والاحذية، ..الخ).

ب. سلطات المحافظات والمجالس.

ج. القطاعات غير ذات الاولوية.

اما اغراض التمويل تشمل:-

بالنسبة الى (أ) اعلاه:

1. مدخلات الانتاج فى شكل تمويل قصير الاجل.
2. معدلات الانتاج فى شكل تمويل متوسط الاجل (التمويل التنموي).

بالنسبة الى (ب) اعلاه:

تمويل السلع التموينية الاساسية للمجالس والمحافظات.

بالنسبة الى (ج) اعلاه:

تمويل التجارة المحلية للقطاع الخاص.

فيما يتعلق باستخدامات الموارد تكون كما يلي:-

اولاً: 60% من الموارد التمويلية المتاحة للمجالات المذكورة تحت (أ) اعلاه.

ثانياً: 10% من الموارد التمويلية المتاحة للمجالات المذكورة تحت (ب) اعلاه.

ثالثاً: 30% من الموارد التمويلية المتاحة للمجالات المذكورة تحت (ج) اعلاه.

اما ضوابط التمويل فيمكن إيجازها على النحو التالي:

1. فى حالة الافراد يتوجب ان لا يتعدي حجم التمويل الممنوح مبلغ (2) مليون جنيه للعملية الواحدة.
2. فى حالة الجمعيات أو الشراكات يتوجب ان لا يتعدى حجم التمويل مبلغ (5) مليون جنيه للعملية الواحدة.

وبما ان الضمانات تمثل الهاجس الرئيسي لمثل هذا النوع من التمويل فقد اقترح ان تشتمل على الاتي:-

أ. فى حالة الافراد والجمعيات والشركات يتمثل الضمان الاساسي فى التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع لممول مما يستوجب اجراء دراسات الجدوى الدقيقة قبل الموافقة على تمويل المشروع والمتباعة الميدانية اللصيقه للمشروع من قبل البنك فى مرحلة ما بعد التمويل اضافة لضمان وزارة المالية الاتحادية أو الولائية.

ب. فى حالة الافراد والجمعيات والشراكات يتمثل الضمان الثانوي فى التخزين المباشر أو الرهن لما تم تمويله اضافة لضمان وزارة المالية الاتحادية أو الولائية.

ج. فى حالة المجالس والمحافظات وبغرض تمويل السلع التموينية يتمثل الضمان الاساسي فى التخزين المباشر والمشاركة فى التسويق، بينما يتمثل الضمان الثانوي فى خطابات ضمان من وزارة المالية فى الإقليم المعنى.

وقد روئ ان تكون صيغة التمويل ومساهمات العملاء على النحو التالي:-

1. يقتصر التمويل على صيغة المرابحة فقط.
2. أن يكون القسط الاول لتمويل الافراد تحت البند (أ) من مجالات التمويل 15%.
3. ان يكون القسط الاول الجمعيات والشراكات تحت البند (أ) من مجالات التمويل 10%.
4. ان يكون القسط الاول المحافظات والمجالس 25%.
5. ان يكون القسط الاول لتمويل التجارة المحلية 30%.

ثانياً: انشاء بنوك استثمارية ولائية:

تجئ فكرة انشاء هذه البنوك فى اطار توجهات الدولة نحو حشد وتعبئة الموارد وتشجيع الاستثمار وتوجيهه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتركز مثل هذه البنوك نشاطها فى اطار الحدود الجغرافية للولايات حسب التقسيم السابق (9 ولايات) حيث لا يسمح لها بانشاء فروع فى الولايات الاخري فيما عدا مكتب تمثيل بالعاصمة القومية.

وتهدف هذه البنوك الى الاتي:-

أ) المشاركة بفاعلية فى بناء قاعدة انتاجيه فى القطاع الصناعي والزراعي بولايات السودان المختلفة.
ب) استقطاب وتعبئة المدخرات عن طريق خلق اوعية للادخـــار لتجميـــع المـــدخرات وتوظيفهـــا فى المشروعات التنموية.
ج) التوسع فى احلال صناعات محلية محل المنتجات المستوردة.
د) خلق كيانات وسيطه لراس المال لتوفير التمويل عن طريق طرح الاسهم والصكوك.
هـــ) تعميق مفهوم التنمية الاقتصادية وربطها بالتوجه العام للدولة بما يحقـــق المـــردود الاقتصـــادي والاجتماعي المطلوب.
هذا وتتمثل موارد هذه البنوك فى الاتي:-
أ. راس المال المكتتب والمدفوع (500 مليون جنيه فقط تدفع منها 200 مليون جنيـــه قبـــل بدايـــة العمل والباقي على ثلاثة اقساط سنوية).
ب. الارباح المحتجزة.
ج. القروض المعاونه.
د. الودائع بانواعها المختلفة.
هـــ. القروض متوسطة وطويلة الاجل من الداخل والخارج.
و. اصدار السندات وطرح الصكوك.
هذا بينما تتمثل استخدامات تلك البنوك فى الاتي:-
أ. تغطية احتياجات التمويل من راس المال الثابت والتشغيلي بالنســـبة للنشـــاط أو القطـــاع الـــذي يتخصص فيه البنك.
ب. تغطية القطاعات الاخري التنموية ذات الاولوية وذلك بتوفير التمويل قصير ومتوسط الاجل.
وتستخدم الموارد المتاحة للبنك بالنسبة الاتية:-
75% للتمويل التنموي متوسط وطويل الاجل للقطاعات ذات الاولوية.
12.5% كحد اقصي لتمويل راس المال التشغيلى للصناعة والزراعة.
12.5% لتمويل الصادر.
هذا ولا يسمح لمثل هذا النوع من البنوك بالدخول فى التجارة المحلية، فيما يمكن مزاولة عمليات النقـــد الاجنبي وقبول الودائع بمختلف انواعها.

ثالثاً: مساهمة الولايات فى راسمال البنك الوطني للتنمية الشعبية:-

تتم مساهمة الولايات فى راسمال هذا البنك وفق التصور الذي تم التوصل اليـــه فى الاجتماعـــات الـــتى شارك فيها كل من بنك السودان ووزارة المالية وولاية الخرطوم والبنك الوطني للتنمية الشعبية لانشـــاء فروع رئيسية لهذا البنك بالولايات بموارد متاحة فى حدود 100 مليون جنيه منها 50 مليـــون جنيـــه

راسمال مدوفع و 50 مليون جنيه ودائع لتمويل التنمية الشعبية المحلية اضافة لانشـــاء بنـــوك القـــرى والبنوك المتحركة.

رابعاً: التمويل الشعبي للحكومة ووحداتها عن طريق بنك الادخار الســـوداني بعـــد ايلولتـــه لـــوزارة التخطيط الاجتماعي وتغيير اهدافه لتوجيه نشاطه للمجال الاجتماعي المرتبط بالتنمية كاساس للتنميـــة الشعبية والاجتماعية.

ويلاحظ فى هذا الصدد ان مشروع توفيق اوضاع البنوك قد اعطي اوزان مخاطرة ترجيحيـــه بالنســـبة للتمويل المقدم للحكومة بلغت صفراً مما يعني ان البنوك سترغب فى منح مثل هذا النوع مـــن التمويـــل اذا ما حصلت على الضمانات الكافية باعتبار انه سيقلل من متطلبات كفاية راس المال وفـــق معيـــار لجنة بال.

التوصيات

توصيات في مجال التمويل:

أ) انشاء صندوق لتمويل التنمية المحلية (أسوة بالصناديق القومية الاخري) تساهم فيه البنوك والمنظمات الشعبية والفئوية والحكومات المركزية والولائية والمحافظات والاتحادات (مزارعين، حرفيين، تعاونيات ..الخ).

ب) انشا مؤسسة أو صندوق أو مشروع لضمان مخاطر الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة اسوة بمشروع ضمان الودائع المصرفية (اعتقد ان مجموعة بنك النيلين للتنمية الصناعية قامت بدراسات اولية فى هذا الصدد).

ج) بما ان تكلفة التمويل تشكل عبئاً كبيرا على التمويل المحلي خاصة للقطاعات الفقيرة نقترح ولتقليل هذا العبء تخفيض أو الغاء بعض الرسوم الحكومية على التمويل المحلي للقطاعات المستهدفه مثل رسوم ضريبة التمويل (2% حالياً) ورسوم الدمغة.

د) تحسين نوعية الضمانات المقدمة لسهولة انسياب التمويل للتنمية بالمحلية عن طريق الاتي:-

1. الاعتماد الاساسى على التدفقات النقدية للمشروع الممول الامر الذي يتطلب اجراء الدراسات الدقيقة والتحليل المالي للتعرف على التدفقات النقدية بصورة دقيقة مع المتابعة الميدانية اللصيقة للمشروع الممول خلال مرحلة ما بعد منح التمويل للتأكد من استخدامه فى الاوجه التى منح من اجلها ومتابعة عمليات السداد أول باول.
2. تعديل ضمانة وزارة المالية الاتحادية والحكومات الولائية بحيث يسمح بتفويض بنك السودان للخصم من حسابهما مباشرة لصالح البنوك الدائنة فى حالة فشل العميل فى السداد.
3. التأكد من سلامة وكفاية الضمانات (الضمان الشخصي، الشيكات الاجلة) اضافة للتخزين المباشر للسلع المنتجه والرهونات على الماكينات والمعدات بعد التأمين عليها.
4. قبول ضمانات الصناديق القومية بعد تعديل التعهد وفق التصور فى (2) اعلاه.
5. التركيز على القطاعات الاكثر فقراً بتمويل المشروعات التنموية صغيرة الحجم وسريعة العائد ومشروعات الاسر المنتجه والحرفيين باعتبارها مشاريع تحتاج لتمويل قليل بما يتيح العدالة فى توزيع الدخل والثروه وبالتالي تحقيق مقاصد الشريعة وترسيخ مبدأ العدالة الاجتماعية وتلبية الحاجات السوية والأساسية للمجتمع المسلم.

توصيات عامة:

أ) ضرورة الاهتمام بالبحوث والدراسات والمسح الميداني لتحديد احتياجات التمويل المحلي ووضع اولويات للتنفيذ هذا مع ضرورة توفر المعلومات والبيانات والاحصاءات.

ب) انشاء مؤسسة ومراكز تعني بالتنمية المحلية والتعاون مع المنظمات المحلية والاقليمية والدولية المهتمه بمثل هذا النوع من النشاط لتقديم الخدمات والمشورة الفنية والتدريب.

ج) تطوير المناهج التعليمية ذات الصلة بالتنمية الريفية المحلية.

د) تضافر جهود المؤسسات الرسمية والشعبية والاقليمية لدعم الجهود الانمائية:-

1. وزارة التنمية الاجتماعية - اتباع برامج فعاله لتحقيق التنمية بمشاركة شعبية من خلال تخطيط اجتماعي متوازن مع التخطيط الاقتصادي وانشاء اجهزة لتنمية المجتمعات المحلية ودعم وتشجيع اللجان الشعبية للمشاركة فى التنمية.
2. مشاركة الاتحادات القومية والاقليمية فى وضع السياسات المتعلقة بالتنمية المحلية الشعبية. هذا مع ضرورة التنسيق مع الوزارات والمؤسسات الحكومية العاملة فى مجال التنمية المحلية.

هـ) اعداد وتاهيل الكوادر المتخصصه من مهنيين واطباء وبيطريين ومرشدين وتكنولوجيين وباحثين لتطوير الانتاج الصناعي والزراعي والخدمي بالريف.

و) اتباع الاسس العلمية لتسعيرة المنتجات بحيث تتسم بالمنطق والاستقرار بما يشجع المواطنين على الانتاج.

ز) خلق الاجهزة المطلوبه لسد النقص فى الخبرات الفنية وايجاد التنسيق بين مختلف انشطة الوحدات والوزارات العاملة فى مجال التنمية المحلية على المستوي الشعبي وعلى مستويات المحافظة والولاية والحكومة المركزية مع العمل على تكامل هذه الاجهزة لضمان اجراء البحوث العلمية ومتابعة تنفيذ البرامج والمساعدة فى توزيع المهام والاعباء فى مجال العمل التنموي المحلي.

ح) اعادة صياغة القوانين والتشريعات للمساعدة فى تشجيع عمليات التنمية المحلية عل ان تتسم تلك التشريعات بتكامل والمرونة لمقابلة متطلبات التنمية المحلية والمستجدات التى تحدث فيها، بما يمكن من اصلاح جذري فى علاقات الانتاج لصالح الفئات الفقيرة ويساعد فى نشر التعليم والخدمات الصحية وتحسين الدخول ويؤدي بالتالي الى تحرير الانسان من كافة الضغوط الاجتماعية والاقتصادية وتقلل من تعرضه للاستغلال والجهل والمرض وتساعد ايضا فى اشباع حاجاته المادية والروحية.

عثمان حمد محمد خير

مدير ادارة المؤسسات المالية

ملحوظة:

الاراء الواردة فى هذه الورقة تمثل وجهة نظر الكاتب وليست بالضرورة تمثل وجهة نظر بنك السودان.